

## الفهرس

7	توطئة
	المحور الأول:
	القاضي والموازنة بين حماية مصلحة المؤسسة وحماية الحقوق
11	الاقتصادية والاجتماعية للأجير
13	مقدمة
15	المبحث الأول: القاضي وحماية حق العامل في العمل
16	الفقرة الأولى: القاضي وحماية الحق في الاستمرار في العمل
	أولا: حق العامل في المطالبة بالاستمرار في عمله وعدم مواجهته بالصبغة
16	الوقتية لعمله
16	1 - آلية الفصل 4-6 من م.ش.
17	2 - آلية الفصل 17 من م.ش.
19	3 - آلية الفصل 15 من م.ش.
	4 - آلية الفصل 20 من م.ش. وبقاء العلاقة الشغلية قائمة في صورة
19	المرض
	ثانيا: حق العامل في الاستمرار في عمله وعدم فصله بدعوى وجود قوة
21	قاهرة
23	ثالثا: حق العامل في العمل بأجر قانوني
25	رابعا: حق العامل في الحماية القانونية تجاه بعض تصرفات المؤجرين
	1 - حماية العامل تجاه التصرفات الرامية إلى جعل العلاقة الشغلية غير
25	متواصلة على مستوى الزمن
27	2 - حماية العامل تجاه بعض أشكال المناولة
28	الفقرة الثانية: القاضي وحماية الحق في عدم تعطيل حرية العمل
	أولا: حماية حق العامل في مواصلة العمل رغما عن قيام زملائه بالمؤسسة
29	بالاعتصام بها أو الإضراب عن العمل
	ثانيا: حماية حق العامل في عدم صدّه عن العمل إلا بعد اتباع الإجراءات
31	القانونية

- 32 ..... ثالثا: حماية حقّ العامل في ممارسة أي عمل بعد انقضاء العلاقة الشغلية
- 33 ..... 1 - صلاحية القاضي لتعديل بعض بنود عقود الشغل
- 36 ..... 2 - حجية الملحق التعديلي لعقد الشغل
- المبحث الثاني: القاضي وحماية حقّ العامل في جودة ظروف  
39 ..... العمل
- 39 ..... الفقرة الأولى: القاضي وحماية حقّ الأجير في العمل في ظروف ملائمة
- أولا: واجب المؤجّر في توفير ظروف العمل وآلياته للأجير وعدم جواز  
39 ..... إيقال كاهله في عدد ساعات العمل
- 40 ..... ثانيا: واجب احترام كرامة الأجير
- 44 ..... ثالثا: واجب توفير ظروف عمل ملائمة للأجير
- 46 ..... رابعا: واجب حماية العامل من مخاطر العمل
- 50 ..... خامسا: واجب مراعاة الظروف الصحية للأجير
- 51 ..... الفقرة الثانية: القاضي وحماية حقّ الأجير في معاملة إنسانية
- 51 ..... أولا: إبداء الأجير لرأيه
- 51 ..... 1 - هل يحقّ للأجير إبداء رأيه في تنظيم مواعيت العمل؟
- 56 ..... 2 - مدى جواز إبداء الأجير لرأيه في تسيير المؤسسة
- 57 ..... ثانيا: القاضي وحماية حقّ العامل في حماية حياته الخاصة
- 58 ..... 1 - حالة أولى: مراقبة الاتصالات الإلكترونية للأجير
- 58 ..... 2 - حالة ثانية: تركيز كاميرا المراقبة حضور الأجير وطريقة عمله
- 59 ..... 3 - حالة ثالثة: مدى جواز مراقبة المؤجّر للأجير في تنقلاته
- 4 - حالة رابعة: مدى جواز إطلاع المؤجّر على الإرساليات القصيرة  
60 ..... الواردة على الهاتف الجوّال للأجير
- 5 - حالة خامسة: استعمال المعطيات الشخصية للأجير لأغراض  
63 ..... دعائية

## المحور الثاني:

## القاضي وحماية عملة حضائر البناء: لكي لا يكون هؤلاء العملة

- 65 ..... وقتيين على الدوام
- 67 ..... مقدّمة
- 70 ..... المبحث الأوّل: جدل متواصل على الدوام: المواقف المتضاربة.
- 70 ..... الفقرة الأولى: حُجج القائلين بالصبغة الوقتية
- 77 ..... الفقرة الثانية: حُجج القائلين بالصبغة القارة
- 80 ..... المبحث الثاني: الحلول القضائية المعتمدة من قبل فقه القضاء.
- 80 ..... الفقرة الأولى: الأعمال التحضيرية
- 80 ..... أولاً: مكاتبه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- 82 ..... ثانياً: مطالبة طرفي النزاع بعقود الشغل وبطاقات الخلاص
- 84 ..... ثالثاً: إجراء تحريرات مكتوبة
- 87 ..... الفقرة الثانية: المواقف القضائية

## المحور الثالث

## الإشكالات المتعلقة بالاتفاقيات المشتركة القطاعية من خلال

- 101 ..... فقه القضاء: الدور الهام للقاضي الشغلي
- 103 ..... مقدّمة
- المبحث الأوّل: الإشكالات المتعلقة بالنظام القانوني للاتفاقيات القطاعية والحلول القضائية
- 106 ..... الفقرة الأولى: تحديد الطبيعة القانونية للاتفاقيات القطاعية والنتائج المنجّرة
- 106 ..... عن ذلك
- 109 ..... أولاً: الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات بالنسبة للمتعاقدين
- 109 ..... 1 - الالتزام بضمان تطبيق الاتفاقية بإخلاص
- 110 ..... 2 - الالتزام بضمان تطبيق الاتفاقية من قبل الأعضاء
- 111 ..... ثانياً: آثار الاتفاقية على مستوى العلاقات الفردية للعمل
- الفقرة الثانية: الأهمية القانونية للاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة المؤجّرة والطرف النقابي وضرورة احترامها من قبل المؤجّرة: للقضاء رأي في
- 113 ..... الموضوع

	المبحث الثاني: الإشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقيات القطاعية والاجتهادات القضائية	117
117	الفقرة الأولى: الإشكالات المتعلقة بتحديد الاتفاقية المنطبقة	
117	أولاً: مهمة المحكمة	
125	ثانياً: دور الأطراف والخبير المنتدب	
125	1 - دور الأطراف	
125	2 - دور الخبير المنتدب	
128	الفقرة الثانية: الإشكالات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية القطاعية	
128	أولاً: الخلط في طريقة احتساب كل منحة	
	ثانياً: صعوبة تطبيق الشروط الواجب توفرها في أي إجراء يعتزم المؤجر اتخاذه	129
130	1 - شروط النقلة	
132	2 - شروط الفحص الطبي المضاد	
133	3 - شروط تحديد التصنيف المهني للأجير	
133	4 - شروط تحديد الأطراف الذين تشملهم الاتفاقية	
134	5 - كيفية تحديد الأعياد	
134	6 - كيفية تحديد الأجر الشهري المستحق من قبل الأجير	
134	7 - تأويل العبارات الواردة ببعض فصول اتفاقية قطاعية	
137	8 - كيفية تحديد طبيعة العلاقة بين المؤجر والأجير	
138	9 - احترام المؤجر لشروط الصحة والسلامة المهنية وظروف العمل	
140	الملائمة عند نقلة نشاطه من مقر إلى آخر	
	10 - تحديد الحالات التي يجب أن تتكون فيها لجنة استشارية داخل المؤسسة	141
	<b>المحور الرابع</b>	
143	<b>القاضي وانقضاء العلاقة الشغلية</b>	
	مقدمة	
145	المبحث الأول: القاضي وانقضاء العلاقة الشغلية بسبب الأجير	
145	الفقرة الأولى: انقطاع العلاقة الشغلية بصفة إرادية	
145	الفرع الأول: الاستقالة	

- 145 ..... أولاً: إثبات الاستقالة
- 146 ..... ثانياً: إمكانية الرجوع في الاستقالة
- 147 ..... ثالثاً: جدية الاستقالة
- 148 ..... الفرع الثاني: التخلي التلقائي
- 148 ..... أولاً: المبدأ: ضرورة التنبيه على العامل لإثبات التخلي
- 149 ..... 1 - الواجب
- 149 ..... أ- التنبيه يُثبت التخلي التلقائي
- 151 ..... ب- عجز التنبيه عن إثبات التخلي التلقائي في بعض الحالات
- 151 ..... - الحالة الأولى: عدم توصل الأجير بالتنبيه
- 151 ..... - الحالة الثانية: التنبيه الموجه من المؤجر للأجير بعد تعهد تفقدية الشغل ودائرة الشغل
- 151 ..... - الحالة الثالثة: التنبيه المتضمن لغلط في هوية الأجير أو مقر سكنه
- 152 ..... - الحالة الرابعة: التنبيه الموجه إلى الأجير بعد حصول واقعة الطرد
- 152 ..... - الحالة الخامسة: التنبيه الموجه للأجير قصد دعوته للرجوع للعمل في وقت غير مناسب
- 155 ..... - الحالة السادسة: التنبيه الموجه للأجير بعد تعمد المؤجر الاعتداء عليه بالعنف الشديد إثر طرده من العمل
- 155 ..... - الحالة السابعة: التنبيه الموجه من المؤجر إلى الأجير، وكان يُخفي نية من المؤجر في تغيير المركز القانوني للأجير وإلحاقه بصنف العملة العرضيين
- 156 ..... - الحالة الثامنة: التنبيه الموجه للأجير بالرجوع للعمل دون بيان التزام المؤجرة من جهتها بإرجاع الظروف العادية والطبيعية للعمل
- 157 ..... 2 - إعفاء المؤجر من الواجب
- 157 ..... ثانياً: الاستثناءات: إثبات التخلي بجميع وسائل الإثبات
- 159 ..... 1 - بواسطة محضر معاينة محرر بواسطة عدل تنفيذ
- 160 ..... 2 - بشهادة الشهود
- 160 ..... 3 - رجوع الأجير في الصلح
- 190 ..... 4 - القرائن الواقعية: مثلاً انتقال الأجير للعمل لدى شركة أخرى
- 161 ..... 5 - رفض الأجير الانصياع للبنود التي تم الاتفاق حولها بين المؤجر ونقابة العملة
- 162

- 165 الفقرة الثانية: انقضاء العلاقة الشغلية بسبب ارتكاب الأجير لهفوة فادحة. 165
- 165 الفرع الأول: إشكالية مفهوم الخطأ الفادح ..... 165
- 165 أولاً: دور القاضي في تعريف الخطأ الفادح ..... 167
- 167 ثانياً: دور القاضي في إرساء قاعدة ضرورة إثبات الخطأ الفادح ..... 170
- 170 الفرع الثاني: إشكاليات تكييف الفعلة كخطأ فادح ..... 170
- 170 أولاً: دور القاضي في تقدير مدى فداحة الخطأ
- 1 - تعمّد الأجير إفساء السرّ المهني، والسمسة، ومغادرة مقرّ العمل، والاستعمال المفرط لهاتف مكان العمل لأغراض شخصية، والارتشاء. 170
  - 2 - تعيّب الأجير عن العمل لمدة طويلة دون تبرير الغياب بسبب شرعي وجدي، وممارسة عمل آخر، والاعتداء على الأخلاق الحميدة. 172
  - 3 - تعمّد الأجير الإدلاء بشهادة طيبة مسلمة من كاتبة الطبيب دون فحصه من هذا الأخير ..... 173
  - 4 - حصول الأجير على راحة مرضية دون ملازمة مقرّ إقامته ..... 174
  - 5 - ارتكاب الأجير لهفوات تؤدي إلى تعطيل السير الطبيعي للعمل ..... 176
  - 6 - رفض الأجير الإضياء على الاستجواب الموجه له من مؤجره ..... 176
  - 7 - انقلاب الشاحنة التي يعمل عليها الأجير ..... 177
  - 8 - قيام الأجير ببعثرة محتويات مكتبها ..... 178
- ثانياً: دور القاضي في فرض احترام القانون ..... 178
- 1 - عدم احترام الأجير لإجراءات العرض على المؤجر في حالة ارتكابه لجريمة ..... 178
  - 2 - مخالفة الأجير للتعليمات والمناشير ..... 182
  - 3 - مشاركة الأجير في إضراب غير شرعي ..... 187
- المبحث الثاني: القاضي وانقضاء العلاقة الشغلية بسبب المؤجر ..... 192
- 192 الفقرة الأولى: ارتكاب المؤجر لهفوة فادحة ..... 192
- 193 الفرع الأول: الخروقات القانونية ..... 193
- 193 أولاً: الإخلالات المتعلقة بضوابط العلاقة الشغلية
- 1 - عدم دفع المؤجر للأجر والمنح والمستحقات للأجير ..... 193
  - 2 - عدم قيام المؤجر بالتصريح بأجور العامل ..... 193

- 194 ..... 3 - غلق المؤجّر لمقرّ الشركة وصدّ العملة عن العمل
- 195 ..... 4 - تكليف الأجير بأعمال غير منسجمة مع طبيعة عمله
- 200 ..... 5 - نقلة مقرّ العمل
- 202 ..... ثانيا: الإخلالات المتّصلة بوضعيّة الأجير
- 202 ..... 1 - خرق المؤجّر لأحكام الفصل 17 من م.ش
- 203 ..... 2 - مخالفة المؤجّر لأحكام الفصل 15 من م.ش
- 205 ..... 3 - إصرار المؤجّر على عدم تغيير خطّة الأجير المصاب بمرض مهني
- 4 - رفض المؤجّر إرجاع الأجير إلى سالف عملها بعد عطلة الولادة
- 207 ..... والأمومة
- 208 ..... الفرع الثاني: الأفعال المشينة
- 208 ..... أوّلا: الأفعال الهادفة للتحويل على القانون
- 209 ..... 1 - إبرام عقد شغل جديد بين الأجير وشركة خدمات
- 2 - اشتراط المؤجّر الجديد على الأجير الإمضاء على عقد شغل على
- 210 ..... أساس انتداب جديد
- 3 - احتجاج المؤجّر على الأجير بانتهاء العلاقة التعاقدية الرابطة بينه
- 211 ..... وبين الشركة المستفيدة من الخدمة
- 211 ..... 4 - قطع العلاقة الشغلية قبل انتهاء مدّة العقد
- 212 ..... ثانيا: الأفعال الهادفة إلى إجبار الأجير على التخلّي عن عمله
- 212 ..... 1 - القيام ببعض الممارسات الغير مسؤولة تجاه الأجير
- 214 ..... 2 - طرد الأجير بدعوى وجود قوّة قاهرة
- 3 - قطع العلاقة الشغلية من المؤجّر بسبب مقاضاته من قبل الأجير
- 215 ..... في قضية شغلية أخرى
- 215 ..... 4 - عدم توفير السّلامة للعملة
- 217 ..... 5 - مراقبة المؤجّر للأجير في تنقلاته
- 218 ..... الفقرة الثانية: عدم احترام الإجراءات القانونية
- 219 ..... الفرع الأوّل: عدم احترام الإجراءات في الحالات العادية
- 219 ..... أوّلا: عزل الأجير دون احترام إجراءات الإحالة على مجلس التأديب
- 222 ..... ثانيا: عدم احترام إجراءات طرد العناصر النقيية

222	1 - إثبات الصفة النقابية في جانب الأجير
	2 - ضرورة اتباع المؤجر للإجراءات المنصوص عليها بالفصل 166
222	من م.ش
223	الفرع الثاني: عدم احترام الإجراءات في الحالات الاستثنائية
	أولاً: الطرد لأسباب اقتصادية دون احترام إجراءات الفصل 21 وما بعده
223	من م.ش
233	ثانياً: عدم احترام المؤجر لإجراءات الفصل 25 من م.ش
<b>المحور الرابع</b>	
235	<b>القاضي الشغلي وإبطال القرارات التأديبية</b>
237	مقدمة
	المبحث الأول: موقف القائلين بجواز طلب إبطال القرار التأديبي
239	الصادر عن المؤجر
239	الفقرة الأولى: الحجج المستمدة من القانون والفقهاء
239	أولاً: الحجج المستمدة من القانون
240	ثانياً: الحجج المستمدة من الفقهاء
242	الفقرة الثانية: الحجج المستندة إلى ما استقر عليه فقهاء القضاء
	المبحث الثاني: موقف الرافضين لجواز طلب إبطال القرار
248	التأديبي الصادر عن المؤجر
248	الفقرة الأولى: الحجج المستمدة من القانون والفقهاء
248	أولاً: الحجج المستمدة من القانون
249	ثانياً: الحجج المستمدة من الفقهاء
250	الفقرة الثانية: الحجج المستندة إلى ما استقر عليه فقهاء القضاء
255	الخاتمة
257	فهرس الموضوعات